

# بيان

تعيش البلاد التونسية منذ فترة على وقع أزمة عامة حادة على جميع الأصعدة جسّدتها تعقّق الازمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتواصل سيطرة قوى الفساد ممّا يهدّد بصفة جدية أسس الدولة. وشهد يوم 25 جويلية 2021، تاريخ الاحتفال بعيد الجمهورية، تحركات شعبية في العديد من الجهات معبرة عن حالة من الاحتقان و الرفض للأداء الحكومي الذي فشل في إيجاد الحلول الناجعة لمشاكلهم الحقيقية المتفاقمة وأهمها مشاكل التفاوت التنموي بين الجهات، غياب العدالة الاجتماعية في الانتاج والتوزيع وتفشي ظاهرة الفقر والبطالة علاوة على تنامي شبح الموت جرّاء الفشل في مواجهة الجائحة.

على اثر ذلك، إتخذ رئيس الدولة جملة من الإجراءات الاستثنائية إستناداً على الفصل 80 من الدستور. في هذا الصدد، فان منظمة البوصلة:

- تعتبر أن الأزمة التي وصلت اليها البلاد اليوم هي نتيجة طبيعية للتدهور غير المسبوق للوضعية السياسية والإقتصادية والصحية للتونسيين والتونسيات ونتاجاً لخيارات وسياسات عمومية متواصلة لا تخدم المصلحة العامة، عمقت في الفقر والفوارق الاجتماعية وأفرزت تفشياً للفساد والمحسوبية وارتهاناً لسيادة الشعب وتطويماً للأمن والقضاء في قمع الحركات الاجتماعية.
- تذكّر بمواقفها المبدئية السابقة وتحذيرها من تأخير تركيز المحكمة الدستورية نتيجة خشية الطبقة السياسية من هذه السلطة العليا والصلاحيات التي تحتكرها والتي من بينها رقابة دستورية القوانين والحسم في تنازع الاختصاص بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والتدخل في علاقة بحالة الاستثناء. هذا الغياب أدّى إلى تأزيم الوضع السياسي الحالي وترديّه من اجل مصالح سياسية ضيقة كرّست ممارسات غير ديمقراطية داخل البرلمان وخارجه.
- تؤكد على أن الفصل 80 من الدستور يخول لرئيس الجمهورية اتخاذ جميع التدابير التي يراها مناسبة في اطار حالة الاستثناء الناتجة عن وجود خطر داهم يهدد كيان الوطن أو أمن البلاد أو استقلالها، ويتعدّر معه السير العادي لدواليب الدولة.

● تقدّر أن قرار رئيس الجمهورية المتعلق بتجميد نشاط مجلس نواب الشعب لا يدخل ضمن خانة التدابير الاستثنائية الممكنة إعتباراً على أن الفصل 80 ينص صراحة على بقاء المجلس في حالة انعقاد دائم، وهو ما يستحيل واقعا في حالة تجميده.

● تعبر عن مخاوفها من تركيز كل السلطات بيد رئيس الجمهورية، خاصة رئاسته للنيابة العمومية، وتدعو كل الأطراف المتداخلة في السلطة القضائية وعلى رأسها المجلس الأعلى للقضاء للنأي بها عن التجاذبات وضمان مقومات المحاكمة العادلة للجميع. كما تدعو رئيس الجمهورية الى تحديد الاجراءات التي سيتم اتخاذها بدقة والأهداف التي ترمي الى تحقيقها خلال هذه المدة الاستثنائية. وتؤكد على ضرورة أن تحترم جميع الإجراءات قيم الجمهورية وتحمي الحقوق والحريات.

● تدعو رئيس الجمهورية الى وضع خارطة طريق واضحة لفترة ما بعد الاجراءات الاستثنائية تتم صياغتها في اطار تشاركي قائم على الشفافية وفي احترام تام لمؤسسات الدولة وهيئاتها.

● تؤكد، و في ظل غياب آليات مؤسسات الرقابة الدستورية، سوف تتابع عن كثب كلّ المستجدات المتعلقة بهذه الحالة الاستثنائية و ستعبّر عن موقفها حيال ذلك بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني بكلّ نزاهة وموضوعية كلّما تطلّب الأمر ذلك.